

**حديث صحافي لوزير الدولة العماني للشؤون الخارجية\***  
**بشأن استضافة بلده اجتماع لجنة المياه المنبثقة من المفاوضات**  
**المتعددة الأطراف وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل والعلاقات**  
**بالعراق، وقضايا أخرى**  
**مسقط، 1994/4/26.\*\* [مقتطفات]**

■ انتقد بعض الدول العربية استضافتكم اجتماع لجنة المياه في حضور وفد إسرائيلي للمرة الأولى في بلد عربي في الخليج، واتهمكم البعض بالسعي لجر الدول الخليجية أو استدراجها إلى التطبيع مع إسرائيل. ما هو موقفكم من هذه الاتهامات؟

□ هذا الانتقاد لم يكن مفاجأة لنا، بل على العكس نعتبره شيئاً طبيعياً ونتوقعه. ونحن نقدر مستوى العبارات التي وردت في هذه الانتقادات. ونعتبر ذلك أمراً يأتي في إطار التفكير الجدي في عملية السلام. فهذه الانتقادات إنما جاءت من منظور حرص هذه الدول على إقامة السلام فالانتقاد لم يكن انتقاداً قطعياً بحيث أن الصحف التي صدرت في بعض الدول العربية لم تكن تعارض تماماً عملية التسوية السلمية وإنما كانت من منظور "التريث" إلى أن يتم تحقيق تقدم حقيقي وملحوس على أرض الواقع. فهو إذن اختلاف في كيفية إدارة عملية السلام. [...]

■ عقدتم اجتماعات مباشرة مع الوفد الإسرائيلي... وتردد أن عمان قد تبدأ إقامة علاقات ثنائية مع إسرائيل بصورة تدريجية كالسماح بتبادل وفود من البلدين، خصوصاً في مجالات الزراعة والمياه فهل حدث اتفاق من هذا النوع بينكما؟ وهل أبقيت على قناة اتصال مباشرة مستمرة؟

□ الحديث مع الوفد الإسرائيلي لم يتعد موضوع المحادثات المتعددة الأطراف ونحن كنا واضحين تماماً وكنا نقصد ذلك الوضوح تماماً. [...] وأوضحنا بشكل جلي أن عمان أو الدول العربية الخليجية أو أي دولة عربية أخرى لن تكون مستعدة لإقامة أي نوع من الصلات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل أن تتمكن إسرائيل من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام والانسحاب (من الأراضي العربية) وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتفق عليها في إطار العملية السلمية.

■ حصلت عمان على موافقة لجنة المياه على إقامة مركز دولي لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه فهل ستسمحون بوجود خبراء إسرائيليين فيه أو استخدام بحوث وتقنية إسرائيلية في أنشطته قبل أن يتم استكمال عملية السلام السياسية في المفاوضات الثنائية؟

□ أولاً هذا المركز سيكون مركزاً دولياً لأبحاث المياه وسوف تستفيد منه جميع الدول العربية ودول أخرى في الشرق الأوسط من بينها إسرائيل. ونحن لا نتوقع أن تأتي نتائج هذا المركز في الغد، فهذه أبحاث متقدمة متفرقة بعضها في الولايات المتحدة وبعضها الآخر في اليابان والأخرى في روسيا وأيضاً في أوروبا الغربية. ويقال إن هناك كذلك بحوثاً متقدمة في تحلية المياه في إسرائيل وجنوب إفريقيا. والمعنى أن الدول الصناعية المتقدمة لديها أبحاث في هذا المجال ونحن ننوي الاستفادة من كل هذه الأبحاث وتحويلها من الجانب النظري إلى التكنولوجيا التطبيقية، فإذا كانت أبحاثاً مفيدة وموجودة في إسرائيل، فهذه "مسألة علمية" وليست لها علاقة بالأمور السياسية فنحن نحاول أن نفرص بين القضايا العلمية والقضايا السياسية. [...]

\* يوسف بن علوي.

\*\* "الحياة" (بيروت)، 1994/4/27. وقد أجرى الحديث حسين عبد الغني.

[.....]

■ أبدت موافقة على رفع بعض مستويات المقاطعة العربية غير المباشرة لإسرائيل فهل بدأت في عمان  
 فعلياً في رفع إجراءات المقاطعة من المستويين الثاني والثالث؟ وهل تعتقدون أن لغة المصالح يجب أن تحل محل  
 الرابطة القومية في العلاقات في المنطقة وأن تكون علاقاتكم بإسرائيل مثلاً على قدم المساواة مع الدول العربية  
 الأخرى إذا توافرت المصالح نفسها؟

□ أولاً، لغة المصالح يجب أن تكون الأساس في العلاقات بين الدول حتى بين الدول العربية، إذ إن أساس  
 الترابط في ما بينها هو وجود المصالح المشتركة.

ثانياً، قضية المقاطعة من الدرجتين الثالثة والثانية ليس لها علاقة مباشرة بإسرائيل، وإنما هذه  
 إجراءات اتخذتها الدول العربية لزيادة تعبيرها عن عدم الرضا عن تعامل الدول الأخرى مع إسرائيل. ولكن الوضع  
 الآن مختلف تماماً فالدول الغربية والولايات المتحدة والدول الصناعية عموماً أقرت تشريعات تمنع بموجبها كل  
 المؤسسات الصناعية والتجارية أن تستجيب لمستوى المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة. وبالفعل تم  
 تطبيق هذه التشريعات في بعض الدول وهذا يعني أننا إذا أبقينا على المستويين الثاني والثالث للمقاطعة ضد  
 الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أننا نوقف عجلة التطور في بلداننا. وهذا فيه ضرر كبير بمصالحنا  
 ونحن دول نامية نعتمد في نهضتنا الصناعية بالدرجة الأولى على المعدات والآلات والخبرات التي نستوردها من  
 الدول الصناعية الكبرى. ففي هذه الحالة فرض علينا أن نستجيب للتشريعات التي وضعت في هذه الدول.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)